ضبط "2400" بطاقة ذكية مزورة لإستغلال المتقاعدين ومختبرات تحاليل مخالفة

كشفت هيئة النزاهة الاتحاديّـَة ، اليوم الثلاثاء، عن تمكّـُن ملاكاتها من تنفيذ عمليّـَتي ضبطٍ في محافظة المثنى، مُؤكّـِدةً ضبطها (5) خمسة مُتّـَهمين يمارسون أعمالهم بطريقةٍ مخالفةٍ للقانون.

دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن تفاصيل عمليّـَتي الضبط اللتين نُفّـِذَتا بناءً على مُذكّـَرتي ضبطٍ قضائيّـَتين، أفادت بتمكّـُن فريق عملٍ تابعٍ لمكتب تحقيق الهيئة في محافظة المثنى من ضبط مُتّـَهمٍ يقوم بتقديم قروضٍ وتسهيلاتٍ مصرفيّـَةٍ للمتقاعدين ورواتب الرعاية؛ استناداً إلى أحكام المادة (٢٤٠)من قانون العقوبات.

وتابعت الدائرة مُنبّـِهةً إلى أنّـَ المُتّـَهم كان يستغلّـُ حاجة الفئات المُستفيدة، فضلاً عن استمراره بالاستقطاع منهم رغم تسديد المبلغ خلافاً للقانون، لافتةً إلى أنه تمّـَ ضبط (٢٤٠٠) هويّـَة بطاقة ذكيّـَة، تبلغ قيمة القروض فيها عشرة مليارات دينارٍ عراقيٍّ.

وأضافت إنّـَ الفريق، وفي عمليّـَةٍ ثانيةٍ، تمكّـَن أيضاً من ضبط أربعة مُتّـَهمين من أصحاب

المُختبرات الصحيّة الأهليّة في مركز مدينة السماوة، لافتةً إلى أنّ تلك المختبرات تمارس أعمالها خلافاً للقانون، حيث تقوم بإجراء فحوصاتٍ مختبريّة خارج الصلاحيّات الممنوحة لها، مُنبّهةً إلى أنّ ذلك يتطلب مختبراتٍ مركزيّة ومن قبل أطباء من ذوي الاختصاص، كما تمّ ضبط الأجهزة التي تستخدمها تلك المختبرات.

وتمّ تنظيم محضري ضبطٍ أوليّين بالعمليّتين، وعرضهما رفقة المُتّهمين والمضبوطات على السيّد قاضي التحقيق المُختصّ؛ الذي قرّر توقيفهم على ذمّة التحقيق.

وكانت الهيئة قد أعلنت في السادس من نيسان الماضي عن ضبطها (169) معاملةً لقروضٍ تقرب قيمتها من مليار دينارٍ عائدة لشركاتٍ أهليّةٍ تقوم بالإقراض بشكلٍ مُخالفٍ للقانون، فيما حذّرت من انتشار عمليّات نصبٍ واحتيالٍ تمارسها شركاتٌ وهميّةٌ عبر وسائل التواصل الاجتماعي بحقّ بعض المُوظّفين والمُتقاعدين من خلال إيهامهم بمنح قروضٍ سريعةٍ، وسحب البطاقة الذكيّة الخاصّة بالدفع الإلكترونيّ مع المُستمسكات؛ بقصد سحب مبالغ أكثر من مبلغ القرض والفائدة.